الجديدة للمنظمة واستجابة للضرورات القاضية بتعزيز استقلالية القرار الفلسطيني في وجه محاولات التأثير النابعة من واقع العلاقات الفلسطينية-العربية بوجه عام.

وفي مقدمة هذه القضايا ستكون قضية فرض التجنيد الالزامي لمدة عام على جميع الفلسطينين المتواجدين في الأقطار العربية الخليجية، وفرض وتطبيق الاجراءات التعبوية والمالية على جميع الفلسطينين خارج الأرض المحتلة (راجع **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، ص ١٦٥).

٣ - تحرك «سياسي وأمني» في لبنان

مع أن الثورة الفلسطينية لا شأن لها، عملياً أو سياسياً، بالتفجير الأمني الذي حدث في لبنان، مؤخراً، إلا أن الحملة السياسية للجبهة اللبنانية قد تمحورت على اعتبار أن مرابطة قوات جيش التحرير الفلسطيني على خطوط التماس في بيروت هو سبب المشكلة. فمن الناحية السياسية، تحاول منظمة التحرير الفلسطينية تجميد الوضع اللبناني والحؤول دون انهياره؛ وهي، لذلك، تتخذ خطاً غير متشدد وتحاول الالتزام بالاتفاقات مع السلطة اللبنانية. وهذا يعني أن لا مصلحة للمقاومة بالتفجير طالما هو مطلب كتائبي - اسرائيلي مشترك هدفه الضغط على سوريا وأحكام الحصار على الثورة بعد القيام بمط الغيتو الانعزالي ليضم زحلة وليرتبط بالشريط الحدودي. ومن الناحية العملية، فقد انكشفت الفرية الكتائبية سريعاً، إذ تأكد للجميع أن ليس ثمة مشاركة فلسطينية في المعارك التي نشبت في بيروت وزحلة على حد سواء.

وإذا ما كان الأمر على هذا النحو من زاوية مدخل التفجير، فإنه ليس كذلك من زاوية خطره وأهدافه والنتائج النهائية التي يرمي إليها، لأن سياق هذا الخط ومضمون هذه الأهداف يمليان على الثورة الفلسطينية، في هذه اللحظة أو تلك، مواجهة ما لا يمكن تفاديه تحت وطأة الاصرار الأسرائيلي - الانعزالي المشترك على اشعال نار الحرب مجدداً. وهو ما دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى التحرك بسرعة، على الصعيدين الأمني والسياسي، لمواجهة ما قد تحمله الأحداث الراهنة من تطورات وما يختفي في طياتها من مفاجآت.

أثناء تخريج إحدى دورات التعبئة العامة قال الأخ ياسر عرفات: «إن خطة الاكوورديون الاسرائيلية قد بدأ تنفيذها الآن في بيروت وزحلة والجنوب» (**السفير**، ١٩٨١/٤/٩). وقال فاروق القدومي في تصريح له: «إن أعمال العنف في لبنان تأتي في نطاق خطة أميركية لممارسة ضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. إن التصعيد الحالي في الأعمال العسكرية الذي تقوم به الميليشيات الانعزالية ويترافق مع تصعيد مماثل في الجنوب هو دليل واضح على هذه الخطة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٤/٦).

وقد ردت الثورة الفلسطينية، بلسان أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح صخر (أبو نزار)، على المزاعم القائلة بأن وجود الفلسطينيين على خطوط التماس هو سبب الأزمة، فقال في تصريح لاذاعة مونتي كارلو: إن قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابط في خطوط التماس هي قوات تابعة لقوات الردع العربية وليس من سلطة للثورة الفلسطينية عليها (**النهار**، ١٩٨١/٤/٤).

وعلى صعيد آخر، باشرت الثورة الفلسطينية الاتصال والتنسيق مع سوريا ومع أطراف الصف الوطني والاسلامي اللبناني رداً على التصعيد الاسرائيلي - الانعزالي الواسع في بيروت وزحلة والجنوب. ففي يوم ١٩٨١/٤/٤، توجه وفد فلسطيني برئاسة الأخ ياسر عرفات، يضم عدداً من قادة المقاومة، إلى دمشق واجتمع بالرئيس حافظ الأسد. ومع أنه لم يعلن شيء عما دار في هذا الاجتماع، إلا أن المصادر أشارت إلى أنه يتعلق بالتنسيق لمواجهة التطورات الأخيرة في لبنان (**السفير**، ١٩٨١/٤/٥). وفي اليوم نفسه، التقى وفد مشترك من المقاومة والحركة الوطنية برئاسة الأخ ياسر عرفات، مع السيد عبدالحليم خدام وزير الخارجية السورية، ورئيس الاركان العام للجيش السوري العماد حكمت الشهابي ورئيس الاستخبارات العميد علي دوبا. وبعد الاجتماع، قال الأخ عرفات: «لقد اتخذ عدد من القرارات المهمة على كل الصعد تتعلق بمواجهة التصعيد العسكري في لبنان». وقال الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية الأخ عبدالمحسن أبو ميزر: «يجب اعتبار هذا الاجتماع